تأثير مشكلة ترسيم مناطق النفوذ البحري اللبنانية في جغرافيا الطاقة السياسية في شرق المتوسط

منوَّر يوكسل*

*جامعة الدفاع الوطني، تركيا.

ملخص: يشير شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل عام إلى سواحل تركيا وسوريا ولبنان و«إسرائيل» ومصر وقطاع غزة وإدارة جمهورية شمال قبرص التركية والإدارة القبرصية اليونانية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وقد أدى اكتشاف موارد الطاقة الجديدة في منطقة شرق البحر المتوسط إلى تعميق منازعات النفوذ البحري بين الدول المشاطئة. تكشف الخلافات الاقتصادية والسياسية إلى جانب الخلافات التاريخية بين دول المنطقة عن أهمية المنظور القانوني في حل الخلافات، فالبلد الأكثر اعتمادًا على الطاقة المستوردة في المنطقة هو لبنان. لكن لبنان متأخر بعقد من الزمان في سباق استغلال موارد النفط والغاز البحرية. ستناقش هذه الدراسة دور مصادر الطاقة في شرق المتوسط في تلبية احتياجات لبنان من الطاقة.

الكلمات المفتاحية: لبنان، موارد الطاقة، شرق المتوسط، الشرق الأوسط.

The effect of Lebanon's Maritime Jurisdiction Limitation Problem on Eastern Mediterranean Energy Geopolitics

MÜNEVVER YÜKSEL *

ORCID NO : 0000-0002-6780-1940

ABSTRACT: *The Eastern Mediterranean refers in general to terms the Mediterranean coast of Türkiye, Syria, Lebanon, Israel, Egypt, Gaza strip and the island of Cyprus under the administration of the Turkish Republic of Northern Cyprus (TRNC) and the Greek Cypriot Administration (GCA). The discovery of new energy resources in the eastern Mediterranean region has deepened the maritime influence disputes between coastal countries. The discovery of new energy resources in the eastern Mediterranean region has deepened the maritime influence disputes between coastal countries. The country with the highest dependence on imported energy in the region is Lebanon. However, Lebanon fell behind a decade in the race to exploit its offshore oil and gas resources. This study* discusses *the role of energy resources in the Eastern Mediterranean in meeting Lebanon's energy needs.*

Keywords: Lebanon, Energy Resources, Eastern Mediterranean, Middle East.

National Defense University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
37 - 56

DOI:10.36360/1560-011-003-003

مدخل

بينما تعيد احتياطيات الطاقة المكتشفة في شرق البحر الأبيض المتوسط تشكيل البنية الجيوسياسية للمنطقة؛ فإنها تخلق فرصًا وتهديدات جديدة على مسار النزاعات التاريخية والسياسية وحلّها. إن التغيير السياسي في مصر بعد الانتفاضات العربية، والصراعات الدائرة بين «إسرائيل» وفلسطين ولبنان، والمطالب والإجراءات المنفردة للإدارة القبرصية اليونانية، والحرب الأهلية السورية المستمرة منذ أكثر من 10 سنوات- كل ذلك أسهم في تصعيد التوترات الجيوسياسية في المنطقة[1]. وإلى جانب أهمية الاحتياطيات الهيدروكربونية المكتشفة فيما يُسمّى بالمناطق الاقتصادية الخالصة في مصر و«إسرائيل» وفلسطين والإدارة القبرصية اليونانية[2] من بين الدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط منذ بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- برزت منطقة حوض لونت أو حوض شرق البحر المتوسط الذي يقع في أقصى شرق البحر الأبيض المتوسط، وتضم المناطق الاقتصادية الخالصة[3] لمصر وسوريا و«إسرائيل». والموارد المكتشفة في هذا الحوض تتمتع بقابلية تصديرها إلى البلدان ذات الطلب المرتفع على الطاقة، وتلبية إمدادات الطاقة للدول المشاطئة[4]. وفي هذا السياق لم تستطع لبنان الواقعة في وسط حوض شرق البحر المتوسط الاستفادة من موارد الطاقة المحتملة في المنطقة؛ بسبب أزماتها الاقتصادية واضطراب استقرارها السياسي. وبينما ينعكس الصراع بين لبنان و«إسرائيل» على شكل قيود تكبح نشاطات شركات الطاقة الدولية في المنطقة، تتعمق الأزمة السياسية والمالية في لبنان يومًا بعد يوم.

تقييم عام لأزمة الطاقة اللبنانية

بسبب الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات طويلة وغياب الاستقرار السياسي في لبنان ومحاولات الغزو المستمرة من قبل «إسرائيل» والمطالب السورية المرتفعة- لم تتمكن لبنان من الحصول على الفرص اللازمة لاستكشاف موارد الطاقة المحتملة في البحر المفتوح. ووفقًا للبنك الدولي، تمر لبنان بواحدة من أشد الأزمات الاقتصادية منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وأصبحت غير قادرة على دفع تكاليف الطاقة المتزايدة؛ بسبب أزمتها الاقتصادية المتفاقمة. تشير بيانات عام 2020، إلى أن نفقات الطاقة في لبنان تشكل 43٪ من الدَّين العام. في حين بلغت قدرة توليد الكهرباء في لبنان 2060 ميغاواط في عام 2020، وبلغ إجمالي الطلب على الكهرباء 3600 ميغاواط[5]. وبسبب نقص البنية التحتية ونقص الوقود في البلاد؛ وصل انقطاع التيار الكهربائي المستمر من ثلاث إلى ست ساعات، حتى بلغ 20 ساعة[6]. وتسبب انقطاع التيار الكهربائي في البلاد في تعطيل الخدمات العامة وتدهور الإنتاج الصناعي.

الرسم البياني 1: إمداد لبنان بالطاقة (1990–2019، تراجول)

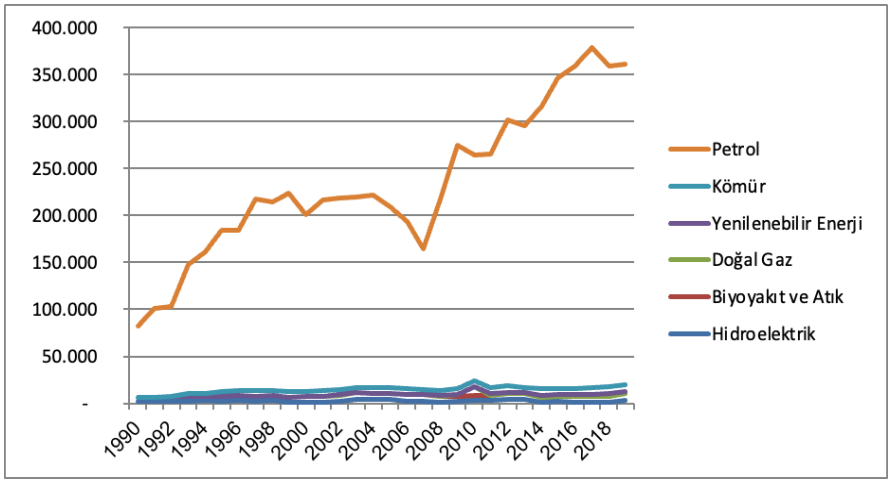

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

يتم تغطية ما يقرب من مئة بالمئة من إمدادات الطاقة في لبنان عن طريق استيراد النفط. وتشكل هذه الواردات أيضًا نحو ثلاثين بالمئة من إجمالي واردات لبنان من السلع. ويشكل ارتفاع أسعار النفط يومًا بعد يوم في ظل أزمة الطاقة العالمية ضغوطًا على الاقتصاد اللبناني. وقد اقتصر استيراد الغاز الطبيعي إلى لبنان على مصر عبر خط الأنابيب العربي بين عامي (2009–2010). لكن الثورات العربية التي امتدت إلى مصر أدت إلى تعرض خط الأنابيب للهجوم عدة مرات، وانقطع تدفق الغاز الطبيعي. ورغم الميزة الجغرافية التي تتمتع بها لبنان؛ فإنها لم تتمكن من بناء محطة للغاز الطبيعي المسال بسبب الأزمة الاقتصادية، وبقي وصولها إلى الغاز الطبيعي محدودًا للغاية. (الرسم البياني1). وحصة الطاقة المتجددة في إطار الطاقة العام في لبنان منخفضة للغاية، حيث تمثل مصادر الطاقة المتجددة بديلًا مهمًّا للأُسر التي تفتقر إلى القدرة في مواجهة الفواتير العالية وإمدادات طاقة موثوقة. توفر نماذج الطاقة المتجددة اللامركزية فرصًا جديدة لتوفير الكهرباء بأسعار معقولة وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد[7]. لكن غياب الاستقرار السياسي والفساد المستشري في البلاد يتسببان في تأخير الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة، كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى.

الرسم البياني2: توزع استهلاك الطاقة تبعًا للقطاعات في لبنان

(1990-2019، نسبة مئوية)

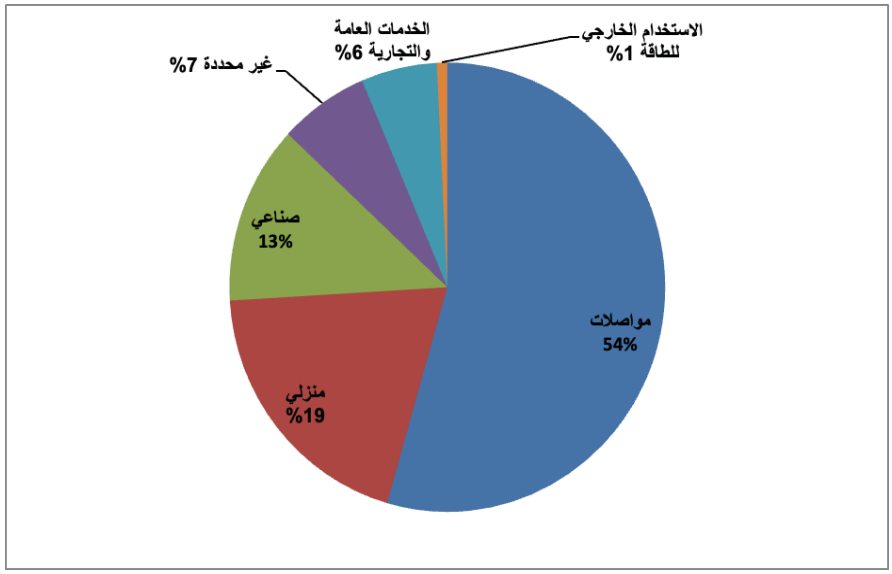

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

وفقًا لبيانات وكالة الطاقة الدولية عام 2019، يشكّل قطاع النقل أكثر من نصف استهلاك الطاقة في لبنان، والطاقة التي تستهلكها الأُسر والصناعة محدودة للغاية مقارنةً بوسائل النقل. والطاقة التي لا يمكن تحديدها أعلى بكثير من الطاقة المستخدمة في الخدمات العامة والتجارية؛ بسبب عدم كفاءة شبكات الكهرباء وانتشار استخدام الكهرباء بشكل غير قانوني في لبنان، (الرسم البياني2). وبسبب فِراغ السلطة في البلاد لا يمكن الحد من الاستخدام غير القانوني للكهرباء. تستعمل الأسر مولدات الكهرباءa للتغلب على مشكلة النقص الحاد في إمدادات الطاقة، لكن رسوم الاشتراك المرتفعة للمولدات المستخدمة تزيد من تكاليف الطاقة. تريد لبنان الاستفادة من موارد الطاقة المحتملة في شرق البحر الأبيض المتوسط لضمان تدفق الطاقة غير المنقطع وكلفة ملائمة. فلبنان هو الأكثر اعتمادًا على الطاقة المستوردة مقارنة بدول المنطقة، واحتياطيات الطاقة المحتملة في شرق البحر الأبيض المتوسط فرصة مهمة للغاية أمامها للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، ولهذا السبب بدأت لبنان بدراساتها لتطوير احتياطيات الطاقة الممكنة من خلال ترسيم حدود مناطق نفوذها البحري.

اتفاقيات ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري التي وقعتها لبنان في شرق المتوسط

إن الحصول على الفوائد الاقتصادية المرجوة من احتياطيات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط مرهون بترسيم حدود مناطق النفوذ البحري مع الدول المشاطئة في إطار القانون الدولي. ولا يمكن للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين دولتين أو أكثر من الدول المشاطئة الحصول على موافقة جميع الأطراف إذا كانت متعارضة مع مصالح طرف ثالث. فالمادة 34 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تنص على أن «المعاهدة لا تنشئ التزامات أو حقوقًا للدولة الأخرى (الغير) بدون رضاها». ومشكلة تداخل مناطق النفوذ البحري لدول حوض شرق البحر المتوسط تزيد من حدة المنافسة على الطاقة في المنطقة، وتزيد من خطر نشوب نزاع مسلح. ولهذا السبب، يجب تنظيم مفاوضات تشمل جميع الدول المشاطئة من أجل حل مشكلة ترسيم الحدود في المنطقة سلميًّا.

كانت الاتفاقات الثنائية التي وقعتها الإدارة القبرصية اليونانية في شرق البحر الأبيض المتوسط مؤثرة في انطلاق النزاعات. في اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة بين لبنان والإدارة القبرصية اليونانية في عام 2007، جرى تحديد ست نقاط تمتد من الشمال إلى الجنوب. وبينما تتداخل النقطة السادسة في أقصى شمال الحدود البحرية مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا، فإن النقطة الأولى في أقصى الجنوب تشكل مصدر الخلافات بين «إسرائيل» ولبنان. وقد اتفقت الإدارة القبرصية اليونانية ولبنان على إمكانية تغيير الحدود المحددة في الاتفاقية الموقعة بينهما في المستقبل. وقد أثارت المعاهدة المذكورة رد فعل جمهورية شمال قبرص التركية وتركيا، واعترضت جمهورية شمال قبرص التركية مستندة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية ليست الممثل القانوني الوحيد للجزيرة، وأن المعاهدة تنتهك حقوقها في الجرف القاري[8]. وتناولت تركيا هذه القضية في سياق مشكلة قبرص، وصرحت بأن توقيع الإدارة القبرصية اليونانية على مثل هذه الاتفاقات متجاهلة حقوق القبارصة الأتراك يأتي في وقت غير ملائم، ويثير إشارات استفهام حول نواياها الحقيقية المتعلقة بعملية الحل[9]. وكانت لبنان قد وقعت مع الإدارة اليونانية لجنوب قبرص اتفاقية ترسيم مناطق النفوذ البحري في وقت لم يجرِ فيه اكتشاف احتياطيات الطاقة المحتملة في شرق البحر المتوسط. ويعود السبب الأهم لتوقيع لبنان هذا الاتفاق إلى أنها تريد تعويض إخفاقاتها في السياسة الخارجية[10]. في عام 2006، تعرضت لبنان لضربة شديدة جراء الحرب التي عُرفت باسم «حرب تموز» بين حزب الله و«إسرائيل». وفي أعقاب ذلك بادرت لبنان إلى مشروع إعادة ترسيم الحدود

السورية وزيادة الأمن الحدودي مستفيدة من الدعم الدولي، لكنها لم تنجح[11]. ولم يوافق البرلمان اللبناني على اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وقعتها لبنان مع الإدارة القبرصية اليونانية، ولا يمكن من ثَمّ أن تصبح ملزمة قانونًا.

جرى ترسيم الحدود الإقليمية بين لبنان و«إسرائيل» وسوريا من قبل الأمم المتحدة في عام 2000. وجرى ترسيم هذه الحدود على طول الخط الأزرق، الذي يستثني مزارع شبعا التي تطالب بها الدول الثلاث. ومع ذلك، فإن المشكلات الناشئة عن عدم اليقين بشأن الحدود البرية بين البلدان الثلاثة لا تزال سارية داخل الحدود البحرية.

الخريطة 1: مشكلة الحدود البحرية السورية اللبنانية

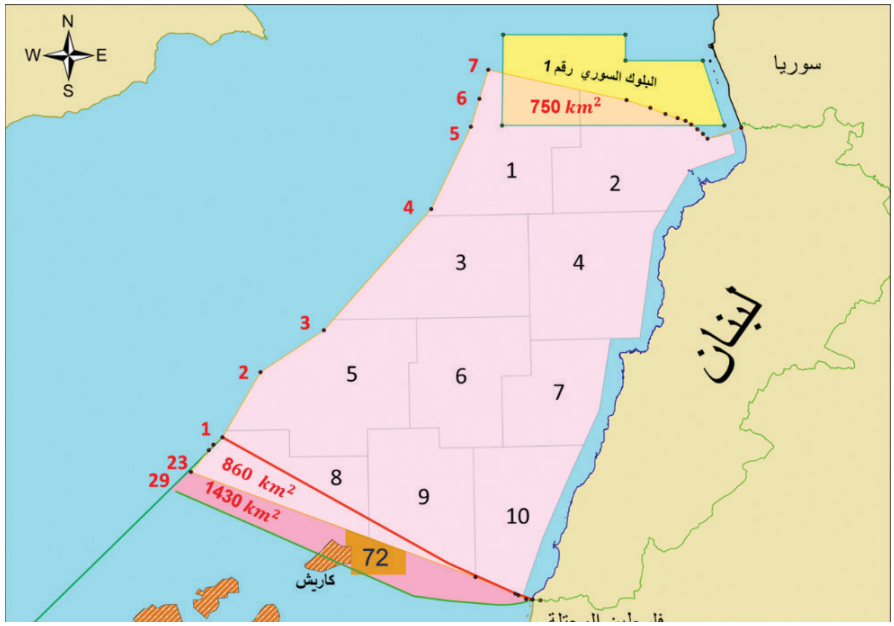

المصدر: مركز ألما للبحوث والتعليم

منذ استقلالها عام 1943، عدّت سوريا لبنان جزءًا من أراضيها، ولم تعترف باستقلالها. وبهذا المعنى، كان لها وجود عسكري على الأراضي اللبنانية من وقت لآخر[12]. وسوريا التي بقيت تنظر إلى لبنان بأنّها ساحتها الخلفية لسنوات عديدة؛ لم تتردد في تصدير عدم الاستقرار القائم في بلدها إلى لبنان. وافقت سوريا الواقعة في شمال مناطق النفوذ البحرية اللبنانية، من جانب واحد، على قانون بشأن «تحديد السيادة الوطنية لمياه سوريا الإقليمية» في 19 نوفمبر 2003، وأعلنت حدود جرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية

الخالصة. وأبلغت الأمم المتحدة بتنظيم حدود مياهها الإقليمية بحيث لا تتجاوز اثني عشر ميلًا بحريًّا بدءًا من خطوط الأساس، وأربعًا وعشرين ميلًا بحريًّا لحدود منطقة الجوار، ومئتي ميلٍ بحريٍّ لحدود منطقتها الاقتصادية الخالصة[13]. وامتنعت الدولة عن توقيع اتفاقيات ثنائية بشأن تحديد مناطق النفوذ البحري.

> **"أدى دعم روسيا نظام الأسد في الحرب الأهلية السورية إلى التقارب بين البلدين وجسدت الحكومتان هذا التقارب من خلال توقيع اتفاقية"**

قام لبنان بتحديد حدود منطقته الاقتصادية الخالصة بموجب المرسوم رقم 6433 في عام 2011. تتقاطع مناطق النفوذ البحري التي أعلنها كل من البلدين من طرفه بشكل منفرد بمساحة تبلغ سبع مئة وخمسين كيلومترًا مربعًا. وقد أدى دعم روسيا نظام الأسد في الحرب الأهلية السورية إلى التقارب بين البلدين. وجسدت حكومتا موسكو ودمشق هذا التقارب من خلال توقيع اتفاقية تسمح لشركة كابيتال ليميتد الروسية بإجراء أنشطة الحفر والتنقيب عن الطاقة في شرق البحر المتوسط لمدة 25 عامًا[14]، وهذا أدى إلى إثارة أزمة حدودية جديدة بين سوريا ولبنان، ولم يستجب الطرفان للوساطة التي عرضتها روسيا بين الجانبين[15].

الخريطة 2: حدود الاختصاص البحري «الإسرائيلي» – اليوناني

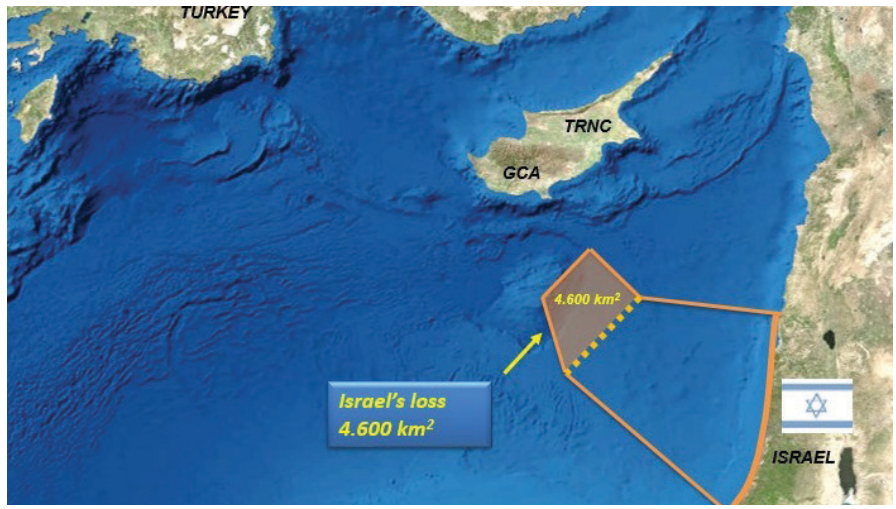

المصدر: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا

تسببت اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة بين «إسرائيل» والإدارة القبرصية اليونانية في عام 2010 بتداخل مناطق النفوذ البحري بين لبنان و«إسرائيل». وبينما حددت اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة بين نيقوسيا وتل أبيب في عام –2010 استند ت في تحديد الخطوط الأساسية بين البلدين إلى إحداثيات اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع لبنان، التي لم يوافق عليها البرلمان اللبناني[16]. والاتفاقية المذكورة تتقاطع مع الإحداثيات التي حددتها لبنان بالمرسوم رقم 6433 التي أبلغت بها الأمم المتحدة[17].

بينما تبلغ مساحة محل الخلاف البحري بين «إسرائيل» ولبنان 860 كيلومترًا، فإن تقاسم حقل غاز كاريش يزيد التوترات بين الجانبين. فالجانب الإسرائيلي يقوم باغتصاب أربعة آلاف وستمئة كيلومتر مربع من الحقوق اللبنانية بسبب مبدأ المسافة المتساوية في الاتفاقية الموقعة بين «إسرائيل» والإدارة القبرصية اليونانية. والمعلوم أن احتياطيات الغاز الطبيعي في حقل غاز أفروديت داخل حدود الإدارة القبرصية اليونانية تبلغ 129 مليار متر مكعب[18]. وتبلغ الاحتياطيات في حقل غاز كاريش 32 مليار متر مكعب، وهذا يجعل موارد هذا الحقل محدودًا للغاية مقارنة بحقل أفروديت. كانت المصالح السياسية تشكل العامل الرئيس المحدد في الاتفاقية الموقعة بين «إسرائيل» والإدارة القبرصية اليونانية، وتهدف إلى تسييل واستيراد موارد الطاقة المكتشفة في شرق البحر الأبيض المتوسط في محطات الغاز الطبيعي المُسَال المزمع تأسيسها في الإدارة القبرصية اليونانية. وبهذا المعنى، تظهر الخلفية السياسية الدافعة للاتفاق بين الإدارة القبرصية اليونانية و«إسرائيل». وتطوير «إسرائيل» سياساتها المختلفة بين لبنان والإدارة القبرصية اليونانية من خلال وضع النزاعات التاريخية مع لبنان في المركز– يؤدي إلى اغتصاب حقوق لبنان السيادية النابعة من القانون الدولي[19]. وقيام «إسرائيل» بصناعة سياستها الخارجية بدوافع أيديولوجية يؤدي إلى تطوير سياسات مختلفة تجاه لبنان والإدارة القبرصية اليونانية. واستخدام ذلك بوصفه ورقة مساومة في الصراع الإسرائيلي يعيد الأزمات العسكرية إلى جدول الأعمال مرة أخرى. ومن هنا، تجاهل الصراعات التاريخية والمصالح السياسية شرط أساسي من أجل القضاء على التهديدات العسكرية في المنطقة، واختتام المفاوضات بشكل إيجابي.

المفاوضات حول النزاع على مناطق النفوذ البحري بين لبنان و«إسرائيل»

أخذت مشكلة النزاع على مناطق النفوذ البحري بين «إسرائيل» ولبنان بعدًا جديدًا،

بعد اكتشاف حقل الغاز الطبيعي في كاريش، وتعمقت النزاعات التاريخية الموجودة بالأصل بين الدولتين مع اكتشاف احتياطيات الطاقة، وتطورت حتى تحولت إلى صراع حول تقاسم الطاقة. حقل الغاز الموجود في المياه المتنازع عليها غني جدًّا بالموارد الهيدروكربونية. والاستفادة من حقول الغاز القائمة والمرشحة لاكتشاف المزيد تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للبنان على طريق إنهاء اعتمادها على الخارج في تأمين الطاقة، والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها. لكن مشكلة ترسيم حدود النفوذ البحري بين البلدين يشكّل عائقًا أمام الاستفادة من موارد الطاقة المتوفرة في هذه الحقول.

الخريطة 3: مشكلة الحدود البحرية بين لبنان و«إسرائيل»

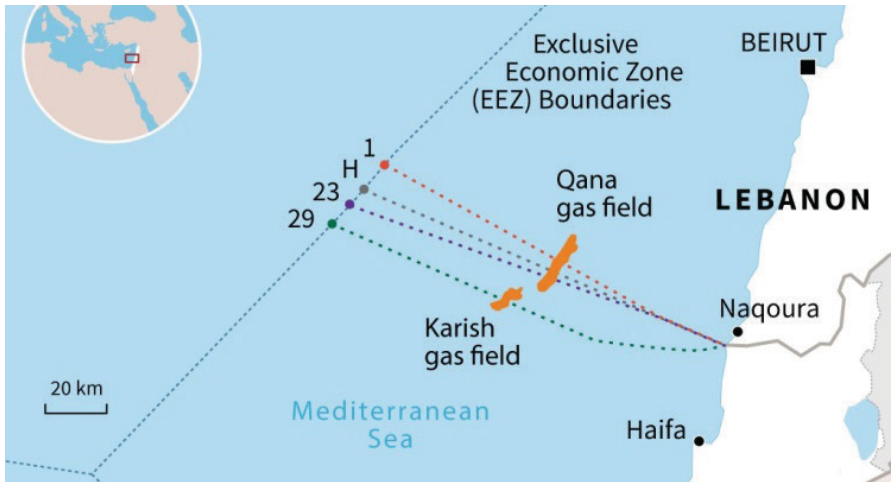

المصدر: وكالة فرانس برس

تجري المفاوضات بين لبنان و«إسرائيل» منذ عام 2010 لحل النزاع بينهما. فـ«إسرائيل»: تزعم أن الحدود الشمالية لمناطق نفوذها البحري تبدأ عند الخط رقم 1 المحدد في الاتفاقية بين الإدارة القبرصية اليونانية ولبنان. بالمقابل، يرفض لبنان هذه الادعاءات وتقول بضرورة انزياح حدودها البحرية إلى الخط رقم 23 في الجنوب. فهذه المنطقة التي تقع بين الخطين رقم 1 في الشمال ورقم 23 بين البلدين تشكل لب النزاع بين الجانبين، وتشكل مثلثًا مساحتها 860 كيلو مترًا مربعًا. وقد تقدم الوسيط الأمريكي فريدريك هوف بخط جديد يجعل 55٪ من المنطقة المتنازع عليها للبنان، و45٪ لـ«إسرائيل»، لكن الجانبين رفضا مقترح الخط الجديد الذي عُرف باسم «خط هوف». ودخلت «إسرائيل» في جولة مناقصات للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في البلوك 72 في المياه المتنازعة عليها، فتصاعدت التوترات من جديد بينها وبين لبنان[20].

وضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطة السلام في الشرق الأوسط، المعروفة أيضًا باسم «خطة كوشنر» بهدف التوصل إلى حل دائم لقضية القدس وتطبيع العلاقات بين «إسرائيل» ودول الشرق الأوسط. وجرى في هذا السياق توقيع «اتفاقية إبراهيم» بين الإمارات العربية المتحدة و«إسرائيل»، واستؤنفت المفاوضات مع لبنان لترسيم حدود منطقة النفوذ البحري. وصرح مسؤولون أميركيون أن التقدم نحو الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين[21]. فانطلقت المحادثات بين الطرفين، واتخذت لبنان مواقف شديدة اللهجة، وطلبت بتوسيع منطقة نفوذها البحري إلى الخط رقم 29 في الجنوب. الحدود الجديدة التي رسمتها لبنان توسع المنطقة المتنازع عليها بمساحة قدرها 1430 كيلو مترًا مربعًا، وتمتد إلى حقل الغاز في كاريش. لكن تعليق الرئيس اللبناني ميشال عون عن مشروع القانون الذي ينص على توسيع مناطق النفوذ البحري إلى الخط 29 في الجنوب، في البرلمان اللبناني لوقت طويل- حال دون اعتبار هذا الطلب موقفًا لبنانيًّا رسميًّا بصورة نهائية وقطعية. وقد كان لحزب الله تأثير كبير في مشروع مرسوم القرار بتوسيع مناطق النفوذ البحري اللبنانية إلى الخط 29، فكان ذلك سببًا في خلق مجال جديد للنزاع بينه وبين الحكومة المركزية، وتجميد المفاوضات نتيجة عدم توصل الطرفين إلى اتفاق. لكن إرسال «إسرائيل» سفينة حفر إلى حقل كاريش، واعتقاد الجانب اللبناني بوجود حقول غاز جديدة في المنطقة المتنازع عليها، أدى إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين.

الخريطة 4: مفاوضات الحدود البحرية بين لبنان و«إسرائيل»

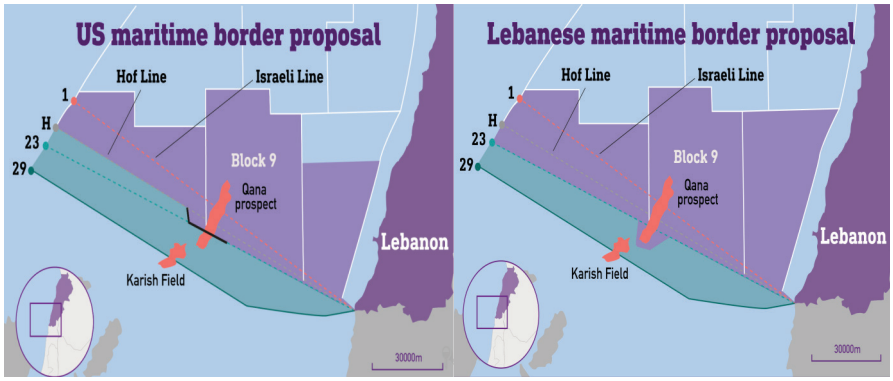

المصدر: عين الشرق الأوسط

وشدد الوسيط الأمريكي هوشستين على ضرورة رسم خط حدودي على شكل حرف S، واقترح أن يقتصر طلب لبنان على الخط 23 وأن يجري العمل بمعادلة «حقل قانا

مقابل حقل كاريش»[22]. قوبل الاقتراح بالإيجاب من قبل الوفد اللبناني، لكنه بين أن «إسرائيل» لن تستطيع الاستفادة من حقل كاريش دون الوصول إلى غاز قانا[23]. والعنصر الأهم الذي يجب على لبنان الانتباه إليه في المفاوضات هو أنه لم تجر حتى الآن أيّ بحوث لمعرفة احتياطيات الغاز في حقل قانا، واحتياطيات الغاز المكتشفة حتى الآن في حقل كاريش هو 32 مليار متر مكعب[24]. وهكذا يتبين أن احتياطيات الطاقة في المنطقة والنزاعات التاريخية بين الجانبين كانتا العامل المؤثر في ترسيم حدود النفوذ البحري بين «إسرائيل» ولبنان، لا القوانين الدولية. ويبدو من هنا أن الدول المشاطئة لن تقوم بترسيم حدودها البحرية بما يتناسب مع مبدأ العدالة.

هناك مبدأ في القانون الدولي يقول: إن «البَرّ يهيمن على البحر»، وهذا يعني أنه يجب على الدول عند رسم حدودها البحرية أن تتخذ حدودها البرية أساسًا. ومن هنا فإن إجراء المفاوضات بين البلدين لترسيم حدودهما البحرية قبل حل نزاعاتهما على الحدود البرية قرارٌ جرى اتخاذه بدافع هواجس سياسية واقتصادية. ثم إن اتخاذ الاتفاقات الموقعة مع إدارة قبرص اليونانية أساسًا عند ترسيم الحدود أمرٌ

كفيل بإحباط العملية منذ بدايتها. ومما يزيد من حدة التوتر في المنطقة ادعاء إدارة قبرص اليونانية بأنها الممثل القانوني الوحيد للجزيرة، متجاهلة حقوق جمهورية شمال قبرص التركية. تريد إدارة قبرص اليونانية الحصول على كل شيء من دون أن تترك شيئًا لجمهورية شمال قبرص التركية، وهذا بطبيعة الحال يتسبب بانتهاك حقوق السيادة المتولدة من القانون الدولي. إدارة قبرص اليونانية تملك طول سواحل محدود باعتبارها دولة جزيرة. ويجب من ثَمّ اختبار التناسب بين أطوال السواحل عند توقيع «إسرائيل» ولبنان اتفاقياتها مع دول الجزر. فقد تقرر وجود حقل أفروديت في منطقة النفوذ البحري الخاصة بـ«إسرائيل» نتيجة إجراء اختبار التناسب في الاتفاقية الموقعة بين «إسرائيل» وإدارة جنوب قبرص اليونانية. وامتلاك حقل أفروديت على 129 مليار متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي يضع أمام الأعين الضرر الذي تلحقه الاتفاقات السياسية بحق السيادة. بالمقابل، ينبغي على لبنان أن تتوقف عن الحديث عن شمال وجنوب حدودها البحرية دون غيرهما في المفاوضات الجارية. فالإحداثيات المبنية مع إدارة جنوب قبرص اليونانية يمكن أن تتسع باتجاه الغرب إن جرى اتخاذ طول السواحل بالحسبان. وبهذا المعنى، ستوفر الاتفاقية الجديدة التي ستوقعها لبنان مع جمهورية شمال قبرص التركية فرصة لحل النزاعات الناشئة عن الاتفاقية الموقعة مع إدارة جنوب قبرص اليونانية.

النزاعات الناشئة عن تقاسم حقل كاريش للغاز

تصاعدت التوترات بين «إسرائيل» ولبنان، عقب إرسال «إسرائيل» سفينة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة (FPSO) التي تديرها شركة إنرجين إلى حقل كاريش، لتقوم بالتنقيب والحفر. إذ اتهم الرئيس اللبناني ميشال عون «إسرائيل» بانتهاك حقها في السيادة، وصرح بأنهم يعدّون أنشطة الحفر الجارية في المنطقة المتنازع عليها أنشطة عدائية واستفزازية. ونفت تل أبيب هذه الاتهامات، وقالت: إن سفينة الحفر موجودة على بعد 10 كيلومترات جنوب الحدود البحرية التي حددتها لبنان، وأنها لا تشكل عائقًا أمام المفاوضات. وجاء الرد الأشد لهجة على هذه التطورات من قبل حزب الله، حيث صرح بأنه يعارض عمليات الحفر في حقل كاريش للغاز في المنطقة المتنازع عليها، وأنه لا يخشى الحرب وتوعد باستعمال العنف والقوة[25]، فتصاعد التوتر في المنطقة، وأرسلت «إسرائيل» سفينة استخراج الغاز إلى حقل كاريش، ردًّا على التهديدات والانتقادات. بالمقابل، أرسل حزب الله ثلاث طائرات مسيرة لمراقبة عمليات الحفر في حقل كاريش للغاز، لكن «إسرائيل» صرحت أن جيشها اعترض هذه

الطائرات وأسقطها، وأنها ستَعُدّ أيّ هجوم على أبراج الغاز إعلانًا للحرب عليها[26]. صعدت قوات حزب الله التوتر بين الجانبين بإعلانها أنها تُعَدّ سيناريوهات انتقامية عسكرية مماثلة ضد منصة كاريش النفطية والقوات الإسرائيلية التي تقوم بحراستها[27]. تعدّ ترسانة الصواريخ الموجودة بين يدي قوات حزب الله في لبنان أكبر تهديد لأنشطة الحفر الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط. وهناك اعتقاد أن قوات حزب الله لديها القدرة على تدمير قطاع الطاقة الإسرائيلي من خلال إلحاق الضرر بأبراج الغاز الإسرائيلية بإطلاق صواريخ كروز بعيدة المدى من البر إلى البحر[28]. فالمساعي الإسرائيلية وراء تطوير حقول الغاز في المنطقة المتنازع عليها من جانب واحد، دون موافقة الجانب اللبناني، تشل المفاوضات وتصعد التوترات بين الجانبين.

ينبغي عدم تقييم النشاط الإسرائيلي الأخير في حقل كاريش للغاز بمنأى عن التطورات العالمية. فالغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى زيادة أسعار الطاقة، وإشعال فتيل أزمة الطاقة العالمية، ودفعت أوروبا التي هي أكبر سوق للغاز الروسي، إلى البحث عن مصادر إمداد بديلة من أجل تنويع إمداداتها من الطاقة في مواجهة خطر

انقطاع الغاز، ووقعت أوروبا على اتفاقية مع مصر لاستيراد الغاز الطبيعي من مصر، بغية تقليص اعتمادها على الغاز الروسي. تسمح الاتفاقية المذكورة بتصدير الغاز الطبيعي الذي تستورده مصر من «إسرائيل» إلى أوروبا عبر محطات الغاز الطبيعي المسال، فالمفوضية الأوروبية أعلنت أنه سيتم استيراد سبع مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال من مصر، وأن حجم الغاز الطبيعي المسال المستورد من مصر سيزداد ضعفين[29]. لكن لا يبدو أن الغاز الطبيعي المسال المقرر استيراده من شرق البحر الأبيض المتوسط سيملأ الفراغ الذي تركه غاز الأنابيب الروسي؛ ذلك لأن بيانات عام 2021 تشير إلى أن حجم الغاز الطبيعي الذي استورده الاتحاد الأوروبي من روسيا هو 3.132 مليار متر مكعب[30]، في حين يبلغ حجم الغاز الطبيعي المسال المزمع استيراده من مصر سبع مليارات متر مكعب فقط لا غير. إذ تبين أن استهلاك مصر للغاز الطبيعي في عام 2021 بلغ 61,9 مليار متر مكعب مقابل 67,8 مليار متر مكعب من إنتاجها لهذا الغاز. ومع الاستهلاك المحلي المرتفع للغاز الطبيعي في مصر، سيكون الدور الذي تؤدّيه «إسرائيل» في تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أوربا مهمًّا. تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي في «إسرائيل» عام 2021 بلغ 11,7 مليار متر مكعب. كما أنه في الوقت ذاته تبيع الغاز الطبيعي لمصر والأردن عبر خطوط الأنابيب. تخطط «إسرائيل» لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، حتى تأخذ حصة من فراغ العرض الذي تولّد إبان الحرب الروسية الأوكرانية، فتعمل على توسيع أنشطتها في المشروعات، القائمة مثل حقل ليفي أثان، وتشغيل حقول غاز جديدة مثل حقل كاريش. وقد بدأت «إسرائيل» العمل على زيادة طاقتها الإنتاجية الحالية من خلال رفع إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي إلى 40 مليار متر مكعب[31]. وقالت إدارة تل أبيب صراحة: إنه يتعين عليها أن تبدأ باستخراج الغاز الطبيعي من حقل كاريش، لاستيفاء شروط الاتفاقية الموقعة مع مصر والاتحاد الأوروبي. لكن شروع «إسرائيل» في أعمال الحفر من جانب واحد في حقل الغاز في المنطقة المتنازع عليها يعني انتهاكًا لحقوق لبنان في هذه المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن لبنان يعيش أزمة طاقة خطيرة منذ عام 2019، وأن ندرة إمدادات الطاقة تخلق فراغًا أمنيًّا من خلال الإضرار بنفوذه السياسي، وأن المشكلات التي يعانيها لبنان في الحصول على الطاقة تحول دون تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الصحة والنقل والتعليم. إن حقول الغاز في المنطقة المتنازع عليها من شأنها أن تقلل بشكل كبير من اعتماد لبنان على الخارج لتأمين الطاقة، لكن المواقف الإسرائيلية أحادية الجانب تؤدي إلى تفاقم آثار الأزمة

الاقتصادية التي يعيشها لبنان منذ عام 2019، كما يؤدي غياب الاستقرار في لبنان إلى زيادة التهديدات القادمة من حدود «إسرائيل» الشمالية.

الخريطة 5: خطوط أنابيب الغاز العربي الطبيعي الموجودة والمحتملة

المصدر: The National – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جرى إنشاء «خط أنابيب الغاز العربي» لإيصال الغاز الطبيعي المصري والسوري إلى الأسواق الأوربية مرورًا بالأراضي الأردنية واللبنانية والتركية، ولكنه لم يتحقّق الانتهاء من إنشائه بسبب الانتفاضة العربية في مصر والحرب الأهلية في سوريا. وكان الهدف من مشروع تاناب (TANAP) الذي يجري تنفيذه اليوم في تركيا هو إضافة خط أنابيب الغاز العربي إلى خط أنابيب نابوكو الذي دُفِن في التاريخ. كان من المزمع أن يجري ربط خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يوصل الغاز الطبيعي إلى تركيا عبر سوريا بخط الأنابيب في إيران والعراق وآسيا الوسطى، ليجري بذلك تقليل اعتماد أوربا على الغاز الروسي، ومن ثَمّ زيادة أمن إمدادات الطاقة. وبعد

انسحاب الأطراف من مشروع خط أنابيب نابوكو، جرى إنشاء ممر الغاز الجنوبي الذي نجح في إيصال الغاز الآذري إلى أوروبا. واستطاعت لبنان الحصول على الغاز لأول مرة عام 2009 عبر خط أنابيب الغاز العربي، لكن تأخر لبنان في الدفع، وتعرض خط الأنابيب المارّ من شبه جزيرة سيناء للاعتداءات، فتعرض تدفق الغاز إلى لبنان للشلل، ثم ما لبث أن توقف بشكل كامل[32]. وبعد انتشار الاستقرار في مصر واكتشاف احتياطيات جديدة من الطاقة، بدأ العمل لإعادة تشغيل خط أنابيب الغاز العربي. فوقعت مصر ولبنان وسوريا اتفاقية لتصدير 650 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري إلى بيروت سنويًّا، عبر خط أنابيب الغاز العربي مرورًا بالأراضي السورية[33]. وتقرّر إرسال الغاز من مصر إلى محطة في شمال لبنان، ثم إلى محطة دير عمار لتوليد الكهرباء التي طاقتها الاستيعابية 450 ميغاواط[34]. وأعلنت الحكومة اللبنانية أن الغاز الطبيعي الذي سيجري توريده عبر خط أنابيب الغاز العربي سيوفر أربع ساعات إضافية من إمدادات الكهرباء، وحصلت على موافقة لاقتراض 150 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل واردات الغاز. ننوه هنا أن الأوساط اللبنانية المعادية لـ«إسرائيل» تعارض اتفاقية الغاز المبرمة مع مصر، وتعارض كذلك استيراد القاهرة للغاز من «إسرائيل». ويأتي تصدير الغاز الإسرائيلي الذي يجري إنتاجه في المنطقة المتنازع عليها إلى لبنان عبر مصر والأردن بين الاحتمالات القائمة؛ إذ أكد وزير الطاقة الإسرائيلي أزمة الطاقة الحادة التي تعيشها لبنان، وصرح بأنهم غير قادرين على فحص جزيئات الغاز ومعرفة ما إن كان الغاز قادمًا من مصر أم من «إسرائيل»، وأن وصول الغاز الإسرائيلي إلى لبنان لن يخلق أي مشكلة[35].

يشكل «قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا» الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية على نظام الأسد في سوريا عقبة أمام استئناف تدفق الغاز الطبيعي في خط أنابيب الغاز العربي. فالولايات المتحدة الأمريكية تفرض عقوبات على نظام الأسد الذي يقمع الانتفاضات الشعبية بقوة السلاح. وقد صرحت مصر والأردن في أثناء المفاوضات مع الجانب الأمريكي أنهما يضمنان عدم استفادة النظام السوري من الغاز، وأنهما تريدان الإعفاء من العقوبات التي ينص عليها قانون قيصر. وأعرب الحزب الجمهوري الأمريكي عن قلقه من أن يكون المشروع نتيجة جهود تطبيع العلاقات مع نظام الأسد، وأعرب عن خشيته من التطبيع مع نظام الأسد في حال دمج خط الأنابيب مع تركيا[36]. وقد أسهمت العمليات التي تنفذها تركيا ضد نظام الأسد في إدلب، في إشعال الولايات المتحدة الضوء الأخضر، وأعلنت مصر والأردن عن تلقيهما كتاب الموافقة.

كل هذه التطورات تبين بوضوح آثار المواقف الأمريكية والتركية المعارضة لنظام الأسد على جيوسياسة الطاقة في المنطقة.

خاتمة

في ظل أزمة الطاقة الخطيرة التي تعيشها لبنان بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تتعرض له، يُعتقد أن موارد الطاقة المحتملة في شرق البحر الأبيض المتوسط ستخلق فرصة جيدة لاستعادة عافيتها. والصراعات التاريخية بين لبنان و«إسرائيل» تمنع حل المشكلات بين البلدين على المدى القصير. وحل قضية تقاسم موارد الطاقة في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى تسريع حل النزاعات بين الدولتين. ولا مفر للبلدين من العمل بالتوافق من أجل ضمان أمن إمدادات الطاقة في المنطقة. وقد طورت النزاعات المستمرة منذ عام 1948 أبعادها بعد اكتشاف احتياطيات الطاقة. وإن استهداف منصات الحفر والسفن التجارية لم يعد عسيرًا اليوم. وبهذا المعنى، من الضروري تحديد مناطق النفوذ البحري للبنان و«إسرائيل» وترسيم حدودها عبر المفاوضات التي تنظمها الدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط. فأزمة الطاقة العالمية تهدد العديد من البلدان، وتدفعها إلى خطر البقاء في الظلام، وتدفع العديد من البلدان إلى الاقتراض لتلبية وارداتها العالية من الغاز الطبيعي المسال. وفي هذا الإطار، تخطط الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال لزيادة إنتاجها، وتتجه الاستثمارات بالمقابل إلى البحث عن حقول الغاز البديلة. ويُلاحَظ أن حقلَي الغاز في قانا وكاريش الواقعين في المنطقة المتنازع عليها بين «إسرائيل» ولبنان سيحتلّان الصدارة في هذه العملية. لكن حقيقة استمرار العمل في حقل غاز قانا وبقاء كمية الغاز المحتملة في الحقل غير معروفة- يشكلان عقبة أمام المفاوضات. قد يؤدي اكتمال المعلومات واكتشاف مزيد من احتياطات حقل قانا إلى اختتام المفاوضات الجارية بين البلدين، واغتصاب حقوق لبنان. وبهذا المعنى، تتجلى ضرورة طرح هذه المنطقة للمناقصة، وإجراء الاستكشافات من قبل شركات الطاقة الدولية. وتركيا لديها القدرة على البحث عن الموارد واستخراجها في هذه المنطقة. وقد أثبتت سفن التنقيب والحفر التابعة لشركة البترول التركية المساهمة قدرتها من خلال اكتشاف 405 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقل غاز سقاريا في المنطقة الاقتصادية الخاصة بتركيا في البحر الأسود في عام 2020. يمكن لهذه الشركة المملوكة لتركيا أن تؤدّي دورًا في استكشاف حقل قانا وغيره من الحقول المحتملة قبالة الساحل اللبناني.

المراجع والهوامش:

1. Simone Tagliapietra, Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments between Market Opportunities and Geopolitical Risks, SSRN Electronic Journal, (February 26, 2013). No. 12.2013,
2. جرى تقسيم جزيرة قبرص إلى قسمين في أعقاب قيام القبارصة اليونانيون بانقلاب دموي عام 1974 من أجل إلحاق الجزيرة باليونان. في عام 1983، تم إنشاء الإدارة التركية لشمال قبرص في شمال الجزيرة.
3. تُعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 المنطقة الاقتصادية الخالصة بأنها منطقة بحرية تمتد حتى 200 ميل بحري بدءًا من أساس خطوط البحار الإقليمية.
4. Amit Segeva, Eytan Sassb, Uri Schattnerc, Age and structure of the Levant basin, Eastern Mediterranean, *Earth-Science Reviews*, Volume 182, July 2018, Pages 233-250
5. Jessica Obeid, Lebanon: The 3-Decade Impossible Power Sector Reforms, https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/lebanon-3-decade-impossible-power-sector-reforms-25377, Italian Institute for International political Studies, (Access Date: 23 July 2022).
6. Sarah El Deeb, Energy crisis in Lebanon: Country's main power plants shut down after running out of fuel,USA Today, https://www.usatoday.com/story/news/world/2021/10/09/energy-crisis-lebanon-main-power-plants-run-out-fuel-shut-down/6070590001/, (Access Date: 24 July 2022).
7. Jessica Obeid, Failure to Power: The Need for Decentralized Renewable Energy Models, CSİS, https://www.csis.org/analysis/failure-power-need-decentralized-renewable-energy-models, (Access Date: 24 July 2022).
8. Yücel Acer, Turkey's Legal Approach to Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea. Insight Turkey, 2021, 23.1: 99-114.
9. Press Release Regarding the Exclusive Economic Zone (EEZ) Delimitation Agreement Signed Between Greek Cypriot Administration and Israel, Republic of Turkey Ministry Foreign Affairs, https://www.mfa.gov.tr/no_-288_-21-december-2010_-press-release-regarding-the-exclusive-economic-zone-_eez_-delimitation-agreement--signed-between-greek-cypriot-administration-and-israel.en.mfa, (Access Date: 21 July 2022).
10. <?>. Aboultaif, Eduardo Wassim. "The Leviathan Field Triggering a Maritime Border Dispute Cyprus, Israel, and Lebanon." *Journal of Borderlands Studies* 32.3 (2017): 289-304.
11. Martin WÄHLISCH, Israel-Lebanon offshore oil & gas dispute: Rules of international maritime law. *ASIL Insights*, 2011, 15.31.
12. عائشة سلجان أوزدميرجي، «آثار الحرب الأهلية السورية على لبنان (2011-2016)»، المجلة التركية لدراسات الشرق الأوسط، 2/3 (2016): 76-105.
13. جهاد يايجي، «مشكلة تقاسم النفوذ البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط وتركيا» (تقاسم النفوذ البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط)، مجلة بلغه الإستراتيجية، (2012) المجلد: 4 العدد: 6.

14. Dafna Messing, Syria searches for gas in Lebanon's economic waters!, Alma Research and Education Center, https://israel-alma.org/2021/04/20/syria-searches-for-gas-in-lebanons-economic-waters/, (Access Date: 21 July 2022).

15. Najia Houssarı ,Maritime border dispute emerges between Lebanon, Syria, Arab News, https://www.arabnews.com/node/1835266/middle-east, (Access Date: 21 July 2022).

16. Lawen, Ziad. "Prospects for the Delimitation of the Maritime Boundary between Lebanon and Israel: A Case Study." Ocean Yearbook Online 35.1 (2021): 496-527.

17. جرت دراسة إحداثيات المنطقة المتنازع عليها بين «إسرائيل» ولبنان بالتفصيل تحت عنوان «عملية التفاوض حول النزاع الإسرائيلي اللبناني حول منطقة النفوذ البحري».

18. "Aphrodite Gas Field", Offshore Technology, https://www.offshore-technology.com/projects/aphrodite-gas-field/, (Access Date: 21 July 2022)

19. Cihat Yayci, Z. Ceyhan, "Israel is Turkey's Neighbor across the Sea: Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas between Turkey and Israel", Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 4:88, 2020.

20. "Israeli negotiators meet US envoy on maritime dispute with Lebanon", Middle East Eye, https://www.middleeasteye.net/news/israeli-negotiators-meet-us-envoy-maritime-dispute-lebanon, (Access Date: 20 July 2022).

21. Status of Israel-Lebanon Maritime Negotiations, U.S. Departmant of State, https://www.state.gov/status-of-israel-lebanon-maritime-negotiations/, (Access Date: 20 July 2022)

22. Najia Houssarı, US mediator to be informed of unified Lebanese stance on maritime rights, Arab News, https://www.arabnews.com/node/2102746/middle-east, (Access Date: 20 July 2022)

23. Hélène Sallon, Israel-Lebanon: Hope grows for revived maritime negotiations, Le Monde, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/16/israel-lebanon-hope-grows-for-revived-maritime-negotiations_5987025_4.html, (Access Date: 23 July 2022).

24. Kobi Yeshayahou, Energean to invest $150m in Karish North field, Globes, https://en.globes.co.il/en/article-energean-to-invest-150m-in-karish-north-field-1001357178, (Access Date: 20 July 2022).

25. Lebanon's Hezbollah Says Could Disrupt Start-up of Energean's Karish Gas Field Over Maritime Dispute with Israel, Offshore Engineering, https://www.oedigital.com/news/497259-lebanon-s-hezbollah-says-could-disrupt-start-up-of-energean-s-karish-gas-field-over-maritime-dispute-with-israel, (Access Date: 18 July 2022).

26. Egypt-Lebanon gas deal crippled by US sanctions and Israel conflicts, Egypt News, https://egyptwatch.net/2022/07/07/egypt-lebanon-gas-deal-crippled-by-us-sanctions-and-israel-conflicts/, (Access Date: 18 July 2022).

27. Aerial photography drones near Energean FPSO intercepted in the East Med, Lebanon Gas News, https://lebanongasnews.com/wp/aerial-photography-drones-near-energean-fpso-intercepted-in-the-east-med/, (Access Date: 18 July 2022).

28. Tal Beeri, Hezbollah's Missile and Rocket Arrays: A Tough and Complex Challenge for Israel, Alma Research and Education Center, https://israel-alma.org/wp-content/uploads/2021/05/Hezbollahs-Missile-and-Rocket-Arrays.pdf s.3, (Access Date: 18 July 2022).

29. "Israel and Egypt to boost gas deliveries to EU", Financial Times, https://www.ft.com/content/2d82ceba-25c6-454e-8fb3-a772b25ee4e8, (Access Date: 16 July 2022).

30. BP Statistical Review of World Energy 2021.

31. Irina Slav, Israel Sends Navy To Escort Drilling Rig In Disputed Gas Field, Oil Price, https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Israel-Sends-Battleships-To-Escort-Drilling-Rig-In-Disputed-Gas-Field.html, (Access Date: 17 July 2022).

32. أردال طاناس قره غول، بشرى زينب أوزدمير، دور شرق البحر الأبيض المتوسط في أن تصبح تركيا مركزًا لتجارة الطاقة، (تقرير سيتا، 2017)، ص 38.
Erdal Tanas Karagöl, Büşra Zeynep Özdemir, Türkiye'nin Enerji Ticaret Merkezi Olmasında Doğu Akdeniz'in Rolü, (SETA Rapor, 2017), s.38

33. Egypt-Lebanon gas deal crippled by US sanctions and Israel conflicts, Egypt Watch, https://egyptwatch.net/2022/07/07/egypt-lebanon-gas-deal-crippled-by-us-sanctions-and-israel-conflicts/, (Access Date: 18 July 2022).

34. Egypt/Syria/Lebanon Gas Deal, Mees, https://www.mees.com/2022/6/24/news-in-brief/egyptsyrialebanon-gas-deal/595cad70-f3ba-11ec-9940-f794a5ba43f8, (Access Date: 18 July 2022).

35. Israel will not object if exported gas reaches Lebanon, minister says, Reuters, https://www.reuters.com/article/israel-lebanon-natgas-idAFL8N2UQ308, (Access Date: 18 July 2022)

36. Bryant Harris, Joyce Karam, WashingtonArab states get cold feet over Egypt-to-Lebanon gas deal, Middle East | The National Interest, https://www.thenationalnews.com/world/us-news/2022/02/22/arab-states-get-cold-feet-over-egypt-to-lebanon-gas-deal/, (Access Date: 17 July 2022).